البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة تقييمية 2010/2017)

The new national upgrading program for small and medium-sized enterprises (Evaluative study 2010/2017)

أ.د فودو محمد[1]، أ. سلوس عبد الكريم*[2]، أ. لعايدي مريم[3]

[1] جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

[2] جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

[3] جامعة أحمد دراية أدرار (الجزائر)

تاريخ الإرسال:2021/12/10 تاريخ القبول: 2021/12/19 تاريخ النشر: 2021/12/30

ملخص:

تهدف الدراسة الى تحليل مدى تحقيق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لاهدافة والرفع من أداء وتنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وبناء على البيانات الإحصائية وتحليلها أظهرت النتائج الى أن ما تم تحقيقه الى غاية نهاية البرنامج يمثل نسبة ضئيلة جدا مقارنة بالهدف المنشود وهو تأهيل 20000 مؤسسة أي مانسبته 6.38% وذلك راجع الى مجموعة من الأسباب منها البيروقراطية وقلة تأهيل الخبراء المسؤولين على هذا البرنامج، وقلة الأيام الإعلامية لتوضيح شروط وأهداف البرنامج.

الكلمات المفتاحية: البرنامج الوطني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عملية التأهيل، الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. التنافسية.

تصنيفJEL: L52, O43,O21

Abstract:

The study aims to assess the extent to which the national program to qualify SMEs to achieve its goals and increase the performance and competitiveness of SMEs. Based on statistical data and analysis, the results showed that what was achieved until the end of the program represents a very small percentage compared to the desired goal of qualifying 20,000 institutions or 6.38%, due to a range of reasons including bureaucracy, lack of qualification of the experts responsible for this program, and the lack of media days to clarify the terms and objectives of the program.

Keywords : National Programme, SMEs, Rehabilitation Process, National Agency for The Development of SMEs, Competitiveness.

Jel Classification Codes : L52, O43,O21

* المؤلف المرسل ، الاميل: saloussekа@univ-adrar.edu.dz

مقدمة:

في إطار دخول الجزائر في عدة اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة التجارة العالمية مما يترتب عن ذلك رفع القيود الجمركية وبالتالي زيادة المنافسة التجارية بين المؤسسات الجزائرية ومثيلاتها الأجنبية، مما يحتم على الجزائر إعداد أو تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للرفع من تنافسيتها.

حيث تبنت الجزائر مجموعة من البرامج للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أخرها كان سنة 2010 البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث يسعى الى زيادة تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والرفع من أدائها، حيث تأخرت البداية الحقيقة للبرنامج الى سنة 2012، وهدفه تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.

الإشكالية: من خلال التقديم نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: الى أي مدي حقق البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2014/2010.

وللإجابة على الإشكالية سنتناول العناصر التالية:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- مفاهيم حول عملية التأهيل.
- تقديم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

حدود الدراسة: تتمثل حدود الدراسة في تقييم فترة تطبيق البرنامج الوطني لتأهبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2017/2010.

المنهج: لقد تم الإعتماد على المنهج الوصفي وذلك من خلال عرض مفاهيم عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعن عملية التأهيل واستعملنا المنهج التحليلي من تحليل الإحصائيات لواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك تقيم البرنامج.

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وفق القانون 02/17 المؤرخ بتاريخ 10 يناير 2017 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (الجريدةالرسمية، 2017، ص 06). أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، أنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 01 و250 عامل، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار وتستوفي معيار الاستقلالية.

- **المؤسسة الصغيرة جدا:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل و09 عمال، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من 40 مليون دينار أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 20 مليون دينار.
- **المؤسسة الصغيرة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 10 و49 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي أقل من400 مليون دينار أو لايتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 200 مليون دينار.

- **المؤسسة المتوسطة:** تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و250 عامل، وتحقق رقم أعمال سنوي ما بين 400 مليون دينار و 04 مليار دينار جزائري أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 200 مليون دينار و 01 مليار دينار جزائري.

2.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية:

تحظى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باهتمام بالغ من طرف مختلف دول العالم، حيث يلعب هذا القطاع دورا حيويا في تحقيق التنمية الاقتصادية، وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية أصبحت تمثل أفضل الوسائل للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي، من خلال هذا سنبرز أهميتها فيما يلي: (أقاسم وقويدري ، ديسمبر 2017، ص 550)

- ✓ تساهم في خلق فرص العمل والتقليل من البطالة من خلال تشغيل الشباب.
- ✓ الاعتماد على الموارد المحلية وبالتالي تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التقليل من الاستيراد.
- ✓ تحقيق التوازن الجغرافي لعملية التنمية، حي تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمرونة في التوطن والتنقل بين مختلف المناطق أو الأقاليم، الأمر الذي يساهم في الحد من الهجرة الى المدن الكبرى وخلق مجتمعات إنتاجية في المناطق النائية والريفية.
- ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على توفير السلع والخدمات للاستهلاك النهائي والوسيط وبالتالي يزيد الدخل القومي للبلاد.
- ✓ تساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على زيادة المبيعات والتوزيع مما يقلل من التكاليف المتعلقة بالتخزين ومن ثم التسويق، ما يؤدي إلى توصل السلع للمستهلك بأقل تكلفة ممكنة.
- ✓ تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع، وذلك بحكم قربها من المستهلكين حيث تسعى جاهدة للعمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا والتعرف على طلباتهم بشكل تام وبالتالي تقديم السلع والخدمات.
- ✓ تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تكوين الإطارات المحلية وتدريبها على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية.
- ✓ تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التخفيف من المشكلات الاجتماعية ويتم ذلك من خلال ما توفره هذه المؤسسات من مناصب شغل، وبذلك تساهم في حل مشكلة البطالة.

3.1. تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2010 الى 2018

للتعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنقوم باستعراض إحصائيات تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوزيعها حسب نوع المؤسسة، وتوزيعها الجغرافي، بالإضافة إلى تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (01): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر من سنة 2010 الى غاية سنة 2018

السنوات	م خاصة	م عمومية	الصناعات التقليدية	المجموع
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	831914	267	242322	1074503
2018	880950	261	260652	1141863

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2010 الى 2019)

من خلال قراءتنا من الجدول رقم 01 نلاحظ أن عدد المؤسسات الصغيرة ولمتوسطة في تزايد مستمر من سنة 2010 الى 2018، حيث نلاحظ أن عدد المؤسسات الخاصة في ارتفاع كبير حيث كان سنة 2010 حوالي 482892 مؤسسة انتقل تقريبا الى الضعف سنة 2018 ليصل الى 880950 ومؤسسة، كذلك الصناعات التقليدية في زيادة مستمرة ولكن بوتيرة أقل حث كانت سنة 2010 حوالي 135623 مؤسسة لتصل سنة 2018 الى 260652 مؤسسة. وبعكس ذلك نجد تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية بوتيرة متناقصة حيث كان عدد المؤسسات سنة 2010 حوالي 557 مؤسسة ليتناقص الى 261 مؤسسة في 2018 في الأخير تبين لنا تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما في الجزائر من 619072 مؤسسة في سنة 2010 ليصل العدد الى 1141863 مؤسسة سنة 2018 وهو ما يوضحه الشكل:

الشكل 01: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2010 الى غاية 2018

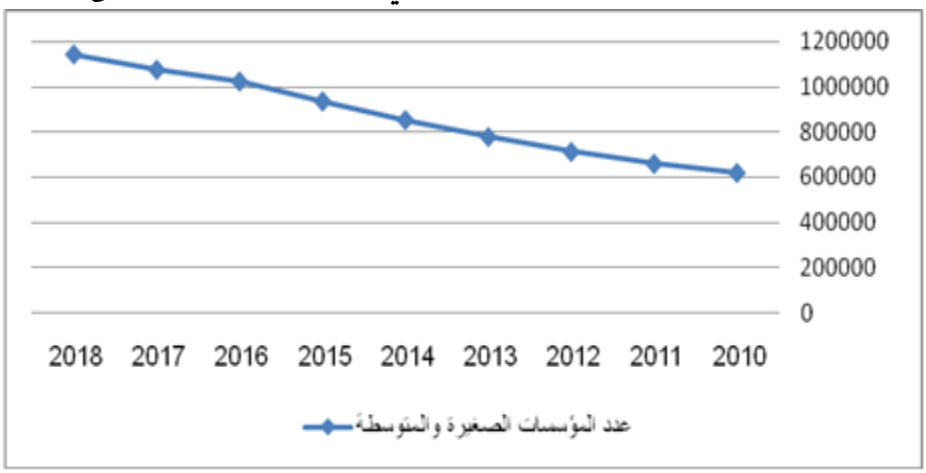

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 01.

يمكن إرجاع هذه الزيادة في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لنهج الانفتاح على الأسواق العالمية، وكذلك راجع الى الإصلاحات الاقتصادية و الضريبية والمالية في الجزائر.

4.1. توزيع المؤسسات حسب الحجم لسنة 2018

تنقسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الى مؤسسات صغيرة جدا ومؤسسات صغيرة ومتوسطة وحسب الجدول التالي فان المؤسسات الصغيرة جدا هي أكثر المؤسسات متواجدة في الجزائر.

جدول رقم (02): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوع المؤسسة لسنة 2018

نوع المؤسسة	العدد	النسبة
الصغيرة جدا	1107607	% 97
الصغيرة	29688	% 2.6
المتوسطة	4567	% 0.4
المجموع	1141863	%100

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2019، ص 10)

من خلال الجدول نلاحظ أنه بلغ عدد المؤسسات الصغيرة جدا حوالي 1107607 مؤسسة الى غاية سنة 2018، يليها المؤسسات الصغير بـ29688 مؤسسة ثم المتوسطة بحوالي 4567 مؤسسة.

جدول رقم (03): التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر سنة 2018

المنطقة	العدد	النسبة
الشمال	447817	%69.59
الهضاب العليا	141465	%21.98
الجنوب	54211	%8.42
المجموع	643493	%100

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2019، ص 12)

الملاحظ من الجدول رقم 03 أن منطقة الشمال تستحوذ على العدد الأكبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بـ 447817 مؤسسة مانسبته 69.59 %، ويليها منطقة الهضاب العليا بنسبة 21.98 % الى 141465 مؤسسة، وفي الأخير منطقة الجنوب بـ54211 مؤسسة مانسبته 8.42%، وهو ما يمكن إظهاره في الشكل التالي:

الشكل 02: التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2018

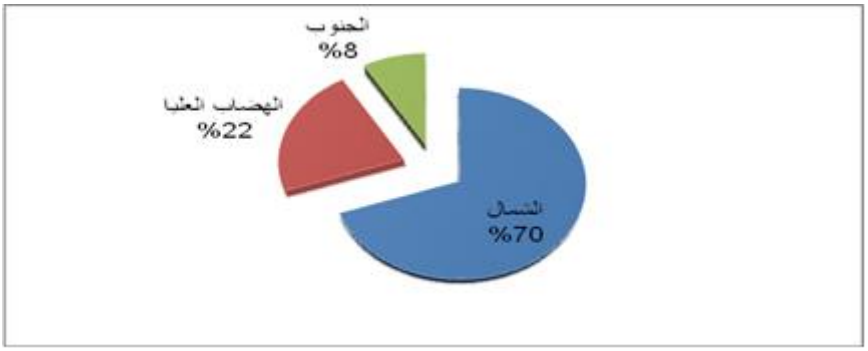

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول 03

2. مفاهيم عامة حول عملية التأهيل

1.2 تعريف عملية التأهيل:

توجد عدة تعاريف للتأهيل نذكر منها:

- ❖ تعريف منظمة الأمم المتحدة للنمية الصناعية ONUDI سنة 1995 بأن عملية التأهيل هي عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من اجل تحسين اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات. (قوريش، 17/18 أفريل 2006، ص 1048)
- ❖ في تعريف آخر: أن التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن تصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي. (بلغرسة وجاوحدو، 2002، ص 174)
- ❖ عملية التأهيل في أغلب الأحيان تؤمن للمؤسسة البقاء والتطور في وسط النسيج الاقتصادي القائم بالاعتماد على مصادرها الذاتية (الخاصة) دون لاعتماد على الإعلانات أو القروض المشبوهة. (حسين علال يحي، 2017، ص 46)

2.2 أهداف التأهيل:

إن البيئة التي تعيش فيها المؤسسة تحتوي على عدة عقبات نذكر منها: تحسين التنافسية للمؤسسة والتحسين المستمر وإصلاح بيئتها وتحسين إنتاجيتها ولذلك فغن برامج التأهيل يحتوي على منهجين: (رقراق، 2009/2010، ص 151)

- ☒ المنهج الاول يهدف الى ترقية وعصرنة البيئة الحالية عن طريق تطوير برنامج التأهيل وإعداد قانوني وتعزيز هياكل الدعم والاستشارة، وتحسين البنية التحتية للجودة.
- ☒ المنهج الثاني: يهدف الى تحسين وتنمية الصناعات التنافسية مع تقديم أحسن إستراتيجية للمؤسسة مكيفة مع الوضع الحالي، والشكل التالي يوضح أهداف برامج التأهيل:

الشكل 03: أهداف برامج التأهيل

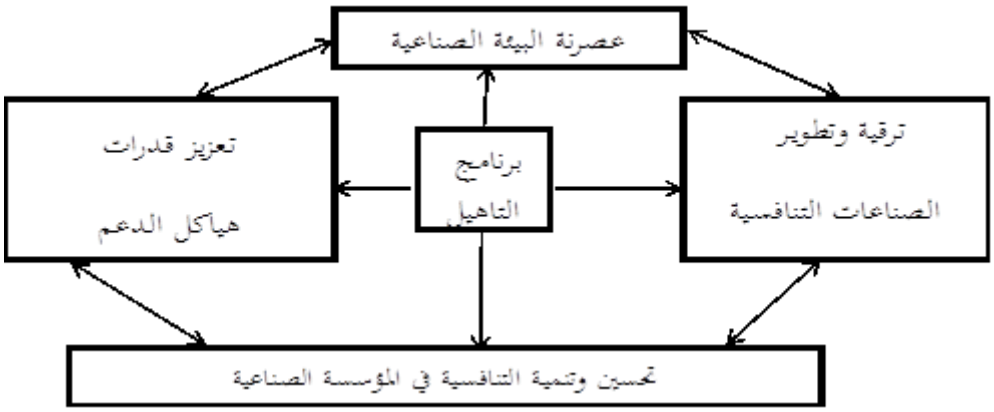

Source: (Dhaoui, 2002, p. 07)

3.2 دوافع عملية التأهيل:

أصبح من الضروري تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاندماج في الاقتصاد العالمي وهناك عدة دوافع نذكر منها: (حسين علال يحي، 2017، ص 50)

- ✓ تحديات المنافسة العالمية.
- ✓ رفع الحدود الجغرافية ولحواجز الجمركية أمام السلع والخدمات.
- ✓ غياب الرؤى الإستراتيجية لدى مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ نقص روح المقاولة لدى أصحاب المؤسسات.
- ✓ محاولة توحيد نمط تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عالميا وفقا لمبادئ الاقتصاد التنافسي.
- ✓ الصعوبات المالية والإدارية ، التسويقية، الفنية، والجبائية.
- ✓ غياب التكوين والتدريب لرؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4.2 متطلبات عمليات التأهيل:

لابد من الهيئات المعنية أن تعي متطلبات التأهيل ويمكن حصرها في مايلي: (غدير أحمد، 2011، ص 135-136)

- التسيير الاستراتيجي: هو الذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة وتحقق به ميزة تنافسية بحكم أنه نظام مرن، فهو يسمح لها بتدعيم المركز التنافسي من خلال وضوح الرؤية المستقبلية والقدرة على إتخاذ القرارات الإستراتيجية.
- التسويق: فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم ببناء أجهزة قوية لتسويق منتجاتها ووضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.
- تأهيل العنصر البشري : إذ يعتبر المورد البشري العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه، ولذا يعتبر الاستخدام الفعال لهذا المورد طريقة لتعظيم فعالية النظم الأخرى، ونظر لأهميته لابد من تكوينه وتأهيله.
- التجديد التكنولوجي: والذي أصبح خيارا استراتيجيا فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تأهيل محيط المؤسسة: حيث يعتبر أمر ضروري، وتكمن عملية تأهيل المحيط في إجراء التعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة.

5.2. شروط نجاح عملية التأهيل:

حتى تنجح عملية التأهيل لابد من توفر عدة شروط نجاحها نذكر منها: (رتيبة، 17/18 أفريل 2006، ص724)

- ✓ أخذ الوقت لكافي للتكيف مع المحيط التنافسي الخارجي أي التدرج.
- ✓ الالتزام ببرنامج التأهيل.
- ✓ الاعتماد على هياكل الدعم مع إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.

3. البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رابع برامج التأهيل في الجزائر، حيث تعول عليه الدولة لرفع تنافسية المؤسسات لمجابهة المنافسة الخارجية حيث تمت المصادقة عليه من قبل مجلس الوزراء المنعقد في 11 جويلية 2010.

وهو برنامج موجه لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيطها، وتشرف على تنفيذه الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وقد تم في هذا الإطار تخصيص غطاء مالي يقدر بحوالي 386مليار دينار جزائري والذي يعد أكبر مبلغ في عهد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهذا لتأهيل 20000مؤسسة على مدى 05سنوات ابتداء من تاريخ المصادقة على البرنامج من طرف مجلس الوزراء في 11جويلية ،2010حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة بـ 19287000دج ممولة من طرف الصندوق الوطني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Moussaoui, 30 juin 2011, p. 04)، كما تم إنشاء لجنة وطنية للتأهيل تتولى متابعة البرنامج وإقتراح التدابير التي من شانها تحسين البرنامج. (الجريدة الرسمية، 2012، ص 16)

1.3. البطاقة الفنية للبرنامج:

يمكن عرض البرنامج في العناصر الآتية: (Moussaoui, 30 juin 2011, p. 11)

- يهدف الى تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة.
- مدة الانجاز 05 سنوات.
- الجهة المستهدفة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- الكلفة الكلية للبرنامج 385.736.000.000.00 دج أي التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة تقدر بـــ 19.287.000.00 دج.
- مصادر التمويل ميزانية الدولة: حساب التخصيص الخاص 302/124 المسمى: (الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة).
- الجهة المكلفة بتنفيذ البرنامج: الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- المتابعة والتقييم: اللجنة الوطنية للتأهيل.

2.3 أهداف ونشاطات البرنامج:

1.2.3. أهداف البرنامج: نختصر أهم أهداف هذا البرنامج فيما يلي: (مكرلوف، 2017/2016، ص328)

- ✓ تأهيل 20000 مؤسسة خلال الفترة 2010-2014
- ✓ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات المادية وغير مادية.
- ✓ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين تنافسينها.
- ✓ دفع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الاستعانة بالاستشارة الخارجية.
- ✓ مرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إتباع أنظمة الجودة والعمل على المقاييس الدولية.
- ✓ وضع مخطط دعم تكويني لعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2.2.3. نشاطات البرنامج

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم ومساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل:

- ✓ التشخيص الأولي والتشخيص المعمق لوضعية المؤسسة.
- ✓ الاستثمارات غير مادية.
- ✓ الاستثمارات المادية.
- ✓ التكوين والمساعدة الخاصة.

حيث تعطى الحرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اختيار أحد من العناصر المذكورة من أجل تأهيلها وهذا تماشيا مع الاحتياجات الفعلية للمؤسسة.

3.3 شروط الانضمام:

من اجل استفادة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من البرنامج الجديد وضعة الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شروطا نذكرها فيما يلي: (Moussaoui, 30 juin 2011, pp. 19-20)

- أن تكون المؤسسة جزائرية.
- أن تكون المؤسسة تنشط منذ سنتين.
- أن يكون للمؤسسة هيكل مالي متوازن.
- المؤسسات التي تنشط في القطاعات التالية:

الصناعة والصناعة الغذائية، البناء والأشغال العمومية والري، خدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال، الصيد البحري، السياحة والفندقة، الخدمات، النقل.

بالإضافة إلى الشروط التي قمنا بذكرها، ينحصر تنفيذ هذا البرنامج إلا على المؤسسات الخاصة فقط، كما شملت أيضا هذه الشروط إلا للمؤسسات التي تشغل أكثر من 05عمال، وهو الأمر الذي تم إضافته مقارنة مع البرنامج الوطني السابق الذي حدد من خلاله المؤسسات التي تشغل من عامل إلى 250 عامل.

4.3. المساعدات المالية المقدمة في إطار البرنامج

1.4.3.التشخيص الأولي أو التشخيص: فالتشخيص يهدف إلى الكشف على القدرات الإستراتيجية للمؤسسة التي يمكن أن تعتمد عليها في توجهاتها وتحولاتها المستقبلية والتي تمكنها من التكيف مع المحيط وتغيراته، كما تعتبر هذه المرحلة عملية دعم مالي لهذه المؤسسات عن طريق الصندوق الوطني للتأهيل. (Moussaoui, 30 juin 2011, p. 21)

1.1.4.3. التشخيص الأولي: تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 500000دج، وتغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة أي ما قيمته 400000 دج، أما بقية المبلغ والمقدر بـ 100000دج فتتحمله المؤسسة.

2.1.4.3. التشخيص: تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 2500000 دج، وتغطي مساعدات الدولة 80%من هذه التكلفة بما قيمته 2000000 دج، أما بقية المبلغ والمقدر بـ 500000 دج فتتحمله المؤسسة.

2.4.3.مرحلة الاستثمارات: (مكرلوف، 2017/2016، ص 335)

1.2.4.3. الاستثمارات اللامادية :تقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 3000000دج، وتكون موزعة بين الدولة والمؤسسة كالتالي:

- تتحمل الدولة نسبة 80%من التكلفة بالنسبة للمؤسسات التي يقل رقم أعمالها عن 100مليون دج أي ما قيمته 2400000 دج، وتتحمل المؤسسة الباقي.
- تتحمل الدولة نسبة 50%من التكلفة بالنسبة للمؤسسات التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 100 مليون دج و 500مليون دج أي ما قيمته 1500000، وتتحمل المؤسسة المبلغ الباقي.

2.2.4.3. الاستثمارات المادية الإنتاجية: وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 15000000دج، تتحمل الدول 10%من التكلفة أي ما قيمته 1500000 دج، والباقي 13500000 دج تتحمله المؤسسة.

3.2.4.3. الاستثمارات المادية ذات طابع الأولوية: وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 30000000دج، تتحمل المؤسسة كافة التكلفة، أما الدولة تدعم القروض البنكية بنسبة 2.5 % .

4.2.4.3. الاستثمارات التكنولوجية والأنظمة المعلوماتية:وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 15000000دج، تغطي مساعدات الدولة 40%من هذه التكلفة بما قيمته 6000000 دج، أما المؤسسة تتحمل المبلغ الباقي بقيمة 9000000دج، كما يمكنها الحصول على قروض مدعمة بنسبة 04%.

3.4.3.مرحلة التكوين والمساعدة الخاصة: (Moussaoui, 30 juin 2011, p. 26)

1.3.4.3. التكوين والتأطير: وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 500000دج، تغطي مساعدات الدولة 80%من هذه التكلفة بما قيمته 400000دج، أما المؤسسة فتتحمل المبلغ الباقي بقيمة 100000دج.

2.3.4.3. التدريب: وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 1000000 دج، تغطي مساعدات الدولة 80% من هذه التكلفة بما قيمته 800000 دج، وتتحمل المؤسسة المبلغ المتبقي، مع إمكانية الحصول على تمويل بنكي بقروض مدعمة بنسبة 06%.

3.3.4.3. منح الشهادات: وتقدر التكلفة القصوى لهذه العملية بـ 5000000 دج، تغطي مساعدات الدولة 20% من هذه التكلفة بما قيمته 1000000 دج، وتتحمل المؤسسة المبلغ الباقي بنسبة 80%، كما يمكن للمؤسسة أن تمول هذا المبلغ بقروض مدعمة بنسبة 06%.

4. تقييم البرنامج الوطني الجديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2010-2014)

يعتبر البرنامج الوطني الخاص بتأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة من أهم البرامج التي اعتمدتها الدولة لتنمية وتطوير القطاع، حيث تم تسخير الإمكانيات البشرية والمادية الكبيرة لتحقيق أهداف هذا البرنامج، وبالرغم من التأخر في تنفيذ هذا البرنامج إلا انه الى غاية نهاية 2017 كانت المؤسسات الراغبة في الانخراط يقدر عددها بـ5284 مؤسسة. الشكل التالي يوضح:

الشكل (04): عدد المؤسسات الراغبة في الدخول إلى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2013-2017)

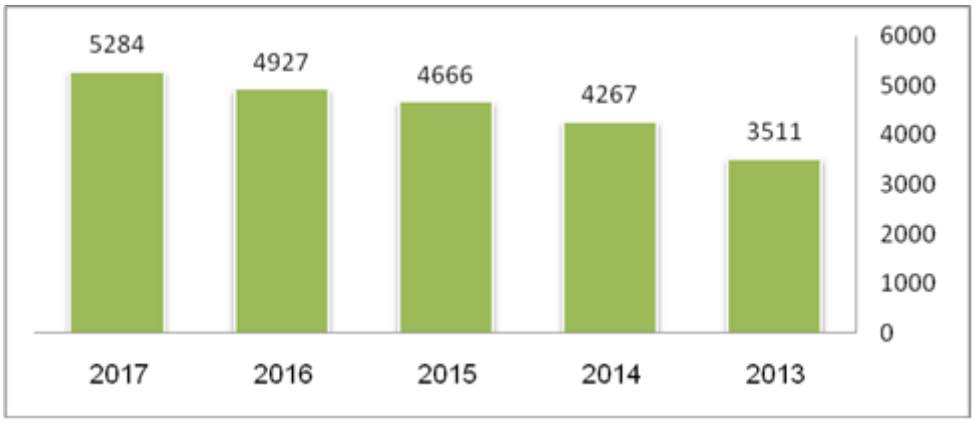

المصدر: (الصناعةوالمناجم، 2013 الى 2017)

نلاحظ من الشكل أعلاه، أن عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الراغبة في دخول البرنامج الوطني للتأهيل يبقى جد ضعيف مقارنة مع العدد الإجمالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة(1074503 مؤسسة سنة 2017) بالرغم من ارتفاع نسبة طلبات الانضمام للبرنامج بـ 33.55% من سنة 2013إلى سنة 2017 .

تجدر الإشارة أيضا إلى أن عملية الانضمام الى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عرفت انخفاضا من سنة لأخرى، حيث قدرت نسبة زيادة عدد المؤسسات الراغبة في الانضمام 17.71% من سنة 2013 الى سنة 2014 و نسبة 6.75% من سنة 2016 الى سنة 2017.

كما أنه هناك تنوع في المؤسسات الراغبة في الانخراط الى البرنامج حسب النشاط في الجدول التالي:

جدول رقم (04): عدد المؤسسات الراغبة في الدخول الى برنامج التأهيل حسب النشاط

نوع النشاط	2013	2014	2015	S1 2016	2017	النسبة المتوسطة
الأشغال العمومية والري والبناء	2145	2634	2894	2960	3280	%61.80
الصناعة	566	689	755	766	840	%16.09
الخدمات	355	428	460	487	562	%10.16
الصناعات الغذائية	179	207	225	226	236	%4.78
النقل	82	100	113	118	130	%2.40
الصيد البحري	66	74	75	75	75	%1.61
السياحة والفندقة	49	60	61	67	73	%1.38
خدمات تقنيات الإعلام والاتصال	06	09	09	09	13	%0.20
أخرى	63	66	74	75	75	%1.58
المجموع	3511	4267	4666	4783	5284	%100

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2013 الى 2017)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن نسبة المؤسسات الراغبة في الدخول الى برنامج التأهيل هي مؤسسات الأشغال العمومية والري خلال الخمس سنوات ابتداء من 2013 تفوق 61%، تليها المؤسسات الصناعية بنسبة 16% تقريبا ثم في المرتبة الثالثة والرابع كل من الخدمات والصناعية الغذائية وبنسب 10% و4% تواليا. وفي الأخير تأتي المؤسسات ذات نشاط خدمات تقنيات الإعلام والاتصال بنسبة متوسطة تقدر ب 0.20% وهي نسبة ضئيلة في الوقت الذي يحتاج الاقتصاد الوطني الى مؤسسات من هذا النوع باعتمادها على اقتصاد المعرفة.

كما تتنوع المؤسسات الراغبة في الدخول في برنامج التأهيل حسب حجمها والشكل التالي يوضح:

الشكل (05): توزيع الملفات طالبي التأهيل حسب حجم المؤسسة لسنة 2016

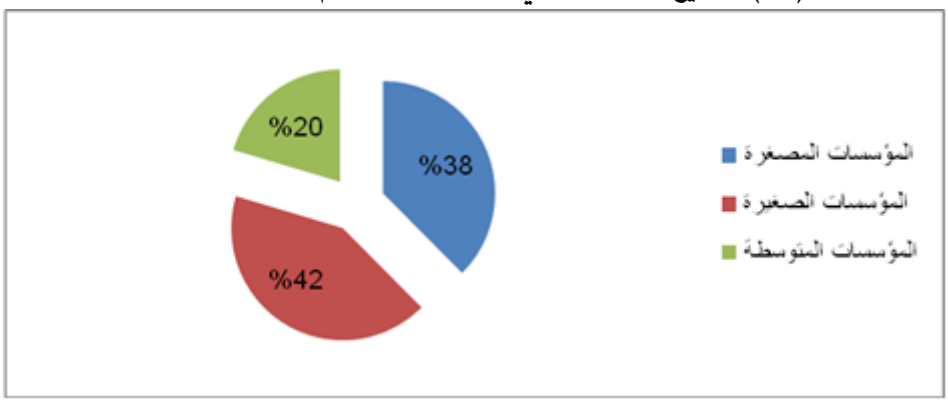

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2017، ص 27)

الملاحظ من الشكل أعلاه أن اغلب هذه المؤسسات هي من نوع المؤسسات الصغيرة بنسبة 42% وهذا يمكن تفسيره على أن هذا النوع من المؤسسات أكثر ملائمة لشروط التأهيل الخاصة بهذا البرنامج، تليها المؤسسات المصغرة بنسبة 38%، وفي الأخير المؤسسات المتوسطة بنسبة 20%.

وبعد مرحلة تقديم الطلبات تأتي مرحلة دراسة هذه الملفات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME حيث تكون النتيجة بقبول الملف أو رفضه أو تأجيل النظر في الملف والجدول التالي يوضح:

جدول رقم (05): توزيع نتائج دراسة ملفات طلب التأهيل إلى غاية نهاية سنة 2016

النوع	العدد	النسبة
الملفات المقبولة	2700	%54.81
الملفات المرفوضة	1580	%32.09
الملفات المؤجلة	644	%13.10
المجموع	4927	%100

المصدر: (الصناعة والمناجم، 2017، ص 27)

من خلال الجدول نلاحظ أن 2700 مؤسسة مؤهلة لدخول البرنامج و 1580 غير مؤهلة أي تم رفض ملفها، أما 644 ملف فهي مؤجلة، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للانضمام إلى البرنامج، إضافة إلى مؤسسات لا تستجيب لمعايير القبول.

بعد قبول الملفات هي تقديم قرارات التأهيل من طرف ANDPME ، والتي بموجبها تؤهل المؤسسة قانونيا للاستفادة من عمليات التأهيل، وقد قدر عدد المؤسسات المستفادة من قرار التأهيل بـ 2680 مؤسسة من بين 2700 مؤسسة تم قبول ملفها.

من أجل الشروع في عملية التشخيص والتشخيص الأولي. حيث يقدر عدد المؤسسات التي أمضت هذه الاتفاقيات والعقود بـ 1277 مؤسسة فقط من بين 2680 مؤسسة مستفيدة من قرار التأهيل. أي أن نسبة 47.64% من المؤسسات المقبولة أكملت إجراءات البرنامج والباقي 52.35% من المؤسسات لم تكمل آخر إجراءات دخول البرنامج.

الخاتمة:

من خلال الدراسة التقيمية التي قمنا بها للبرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث كان هدف البرنامج تأهيل 20000 مؤسسة خلال 05 سنوات، وكانت البداية الفعلية للبرنامج سنة 2013 ونهايته سنة 2017.

وكذالك يتضح انه في نهاية سنة 2016 كان حوالي 2680 ملف مقبول والمؤسسات التي شرعت بالفعل بتنفيذ البرنامج يقدر بـ 1277 مؤسسة بمعدل 3.38% وهو معدل ضعيف جدا، أي أن حوالي 1403 مؤسسة لم تكمل المرحلة الأخيرة وهي إمضاء الاتفاقية والتنفيذ، وهذا يعني أن نسبة التأهيل من الهدف الكلي هي 6.38%. وهذا راجع الى مجموعة من الأسباب التي أدت الى عدم تحقيق البرنامج أهدافه نذكر منها:

- ✓ صعوبة تلبية شروط الانضمام الى البرنامج وعدم وضوحها لدى مسيري المؤسسات مما يترتب عليها عدم إعطاء اهمية للانضمام.
- ✓ كذلك طريقة الانضمام يجب أن تكون إجبارية للمؤسسات التي تتوفر هيا الشروط بدل من أن تكون اختيارية، لان الهدف من التأهيل زادة تنافسية المؤسسة وبالتالي الاقتصاد الوطني.
- ✓ قلة الخبراء والخبراء المؤهلين لتنفيذ البرنامج وبالتالي ضعف تنفيذ البرنامج.
- ✓ عدم الرغبة في تحمل جزء من تكاليف عمليات التأهيل، بسبب تدهور الحالة المالية لمعظمها.
- ✓ البيروقراطية التي تحد من عملية التأهيل حيث أن عملية التأهيل تمر بعدة مراحل وكل مرحلة تحتاج الى عدة وثائق وبالتالي وقت كبير لإتمام العملية.
- ✓ نقص الأيام الإعلامية لتوضيح وشرح أهداف وشروط الانخراط في البرنامج.

التوصيات:

- ❖ الاستفادة من التجارب العالمية والتنسيق من المؤسسات والهيئات المالية من اجل مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ضرورة إنشاء بنوك خاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومنحها امتيازات وتحفيزات جبائية.
- تكثيف الحملات الإعلامية في جميع الولايات لشرح كيفية الانخراط في البرنامج وتدليل الصعوبات.
- مواكبة العصر خاصة الجانب التكنولوجي أي لابد من استمرار البرامج التي تواكب العصر والتطورات السريعة.
- تخفيف شروط الانخراط في البرنامج مع مراعاة طبيعة المؤسسات الجزائرية.
- زيادة فروع الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستوى الوطني لتقليل البيروقراطية.

المراجع:

- الجريدة الرسمية. (2012). المرسوم 134/12 بتاريخ 21 مارس 2012 الذي يحدد كيفية تسيير حساب التخصيص الخاص رقم 302-124 الذي عنوانه «الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 18 .
- الجريدة الرسمية. (2017). لقانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جريدة رسمية للجمهورية الجزائرية. العدد 02 .
- بلغرسة عبد اللطيف وجاوحدو رضا. (2002). أثار الساسة النقدية والمالية على تأهيل المؤسسة الاقتصادية. مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير العدد 01 .
- خالد بن مكرلوف. (2017/2016). أطروحة دكتوراه: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر الواقع والأفاق. جامعة البليدة 02.
- سليمة غدير أحمد. (2011). تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (دراسة تقيميه لبرنامج ميدا). مجلة الباحث عدد09 .
- عبد القادر رقراق. (2009/2010). متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة: دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجيستر. جامعة وهران.
- عروب رتيبة. (17/18 أفريل 2006). تأهيل المؤسسات ت الصغيرة والمتوسطة. الملتقى الدولي: حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف.
- عمر أقاسم، قويدري عبد الرحمان. (ديسمبر 2017). العناقيد الصناعية كآلية لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة البشائر الاقتصادية المجلد الخامس، العدد03.
- نصيرة قوريش. (17/18 أفريل 2006). آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. ملتقى دولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية. جامعة الشلف.
- وزارة الصناعة والمناجم. (2010 الى 2019). النشرية الإحصائية رقم 34،32،30،28،26،24،22،20.
- يحيى علال حسين. (ط1 2017). برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي. الأردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- Dhaoui, M. L. (2002). Guide méthodologique: restructuration,mise à niueau et competitivite indistrielle. ONUDI.
- Moussaoui, R. (30 juin 2011). Directeur ANDPME, programme national de mise à niveau des PME. Mostaganem: Ministère de l'Industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise.